اعتماد مخطط تفصيلي جديد لحي الميناء يثير مخاوف السكان

(محرر الشؤون المحلية)

صادقت لجنة التخطيط العمراني في بلدية رأس الحجر على المخطط التفصيلي الجديد لحي الميناء القديم، بعد جلسة استمرت أكثر من ست ساعات وشهدت اعتراضات واسعة من ممثلي الأهالي والتجار. وينص المخطط على هدم 312 مبنى خلال السنوات الخمس المقبلة، بحجة أن أغلبها آيل للسقوط أو يفتقر إلى أدنى شروط السلامة. وصوت لصالح المخطط 11 عضوا من أصل 15، بينما امتنع 4 أعضاء عن التصويت.

وقال رئيس اللجنة المهندس كمال عبد الرحيم الزعتري إن المخطط «ليس قرارا بالهدم فقط، بل هو فرصة لإعادة الحياة إلى قلب المدينة». وأضاف أن البلدية ستوفر تعويضات عادلة للسكان الذين سيضطرون إلى مغادرة منازلهم، وأن المشروع يتضمن بناء 540 وحدة سكنية بديلة في منطقة تل الزيتون القريبة. وأكد أن العمل لن يبدأ قبل نهاية عام 2027.

في المقابل، نظم عشرات السكان وقفة احتجاجية أمام مبنى البلدية يوم الثلاثاء الماضي، رفعوا خلالها لافتات تطالب بإلغاء القرار. وقالت الحاجة فاطمة سليم الدباغ، التي تسكن في المبنى نفسه منذ أكثر من خمسين عاما، إن العائلة لا تملك مكانا آخر تذهب إليه، وإن التعويض المالي «لا يكفي حتى لشراء غرفة واحدة في مكان بعيد عن البحر». وأشار عدد من التجار إلى أن نقل السكان سيؤدي إلى خسارة كبيرة للمحلات الصغيرة التي تعتمد على الزبائن المحليين.

من جهته، أوضح عضو اللجنة المحامي نبيل فرحات الشامي أن المخطط يتضمن شروطا صارمة لحماية الواجهات التاريخية للمباني التي سيتم ترميمها، وأن البلدية ستمنح إعفاءات ضريبية لمدة عشر سنوات للمستثمرين الذين يعيدون تأهيل المباني القديمة بدلا من هدمها. وأكد أن اللجنة استجابت لبعض الاعتراضات، من بينها تقليص عدد الطوابق المسموح بها في المباني المطلة على الكورنيش من 6 إلى 4 طوابق.

ومن المقرر أن يعرض المخطط على مجلس المدينة للمصادقة النهائية في جلسته المقررة يوم 18 من الشهر الجاري، حيث يتوقع أن يشهد نقاشا حادا بين الكتل السياسية الممثلة فيه. وقال عضو المجلس عن كتلة التجديد الحضري السيد وائل منصور الحلبي إن كتلته «لن تصوت على أي مخطط لا يضمن حقوق السكان الأصليين بشكل واضح وملزم»، مشيرا إلى أن الكتلة تدرس تقديم تعديلات على النص قبل الجلسة.

وتأتي هذه الخطوة بعد سلسلة من الانهيارات الجزئية التي شهدتها المباني القديمة في الحي خلال السنوات الثلاث الماضية، كان آخرها انهيار جزء من سقف مبنى مكون من ثلاثة طوابق في شهر كانون الثاني الماضي، أسفر عن إصابة ثلاثة أشخاص بجروح طفيفة. وأكد مدير الدفاع المدني في المدينة العقيد سامر الخطيب أن فرق الإنقاذ سجلت خلال العام الماضي 27 بلاغا عن تصدعات في المباني القديمة، بعد أن كانت 9 بلاغات فقط في عام 2024.

وتعتزم البلدية إطلاق أول مرحلة من المشروع في شهر أيلول من العام المقبل، وتشمل هدم 6 مبان متجاورة في الجهة الشمالية من الحي، وإقامة مجمع سكني وتجاري مكانها. وقالت مديرة دائرة التخطيط العمراني المهندسة رنا فؤاد الكيلاني إن «الهدم ليس هدفا بحد ذاته، بل وسيلة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، ونحن نعمل على أن يكون كل قرار مبنيا على تقرير فني مستقل وليس على الانطباعات فقط».

مجلس بلدية الحجر الأبيض يقر خطة لتوسعة الطريق الدائري

(محرر الشؤون المحلية)

صادق مجلس بلدية الحجر الأبيض في جلسته العادية المنعقدة يوم الثلاثاء الماضي على خطة لتوسعة الطريق الدائري الشرقي، بعد نقاش استمر أكثر من ست ساعات وشهد اعتراضات واسعة من سكان الأحياء المحاذية. وصوت لصالح الخطة 11 عضوا من أصل 15، بينما امتنع 3 أعضاء وعارضها واحد. وتنص الخطة على شق مسار إضافي بطول 7.4 كلم، وإنشاء جسرين علويين وثلاثة تقاطعات جديدة، إضافة إلى إزالة 312 مبنى ومحل تجاري على امتداد المسار.

وقال رئيس المجلس المهندس كمال عبد الرحيم الزعتري إن المشروع «ليس ترفا عمرانيا، بل ضرورة لفك الاختناق اليومي الذي يعاني منه السائقون منذ سنوات». وأضاف أن الدراسات المرورية أظهرت أن متوسط زمن الرحلة بين نقطة الجمارك القديمة ومفترق طريق المطار يرتفع إلى 47 دقيقة في ساعات الذروة، بينما لا يتجاوز 18 دقيقة في الأوقات العادية. وأكد أن البلدية ستوفر مسارا بديلا مؤقتا خلال فترة الأشغال التي تقدر بـ 26 شهرا.

في المقابل، نظم عشرات السكان وقفة احتجاجية أمام مبنى البلدية يوم الثلاثاء الماضي، رفعوا خلالها لافتات تطالب بإلغاء القرار. وقالت الحاجة فاطمة سليم الدباغ، التي تسكن في المبنى نفسه منذ أكثر من خمسين عاما، إن العائلة لا تملك مكانا آخر تذهب إليه، وإن التعويض المالي «لا يكفي حتى لشراء غرفة واحدة في مكان بعيد عن البحر». وأشار عدد من التجار إلى أن نقل السكان سيؤدي إلى خسارة كبيرة للمحلات الصغيرة التي تعتمد على الزبائن المحليين.

من جهته، أوضح عضو اللجنة المحامي نبيل فرحات الشامي أن المخطط يتضمن شروطا صارمة لحماية الواجهات التاريخية للمباني التي سيتم ترميمها، وأن البلدية ستمنح إعفاءات ضريبية لمدة عشر سنوات للمستثمرين الذين يعيدون تأهيل المباني القديمة بدلا من هدمها. وأكد أن اللجنة استجابت لبعض الاعتراضات، من بينها تقليص عدد الطوابق المسموح بها في المباني المطلة على الكورنيش من 6 إلى 4 طوابق.

ومن المقرر أن يعرض المخطط على مجلس المدينة للمصادقة النهائية في جلسته المقررة يوم 18 من الشهر الجاري، حيث يتوقع أن يشهد نقاشا حادا بين الكتل السياسية الممثلة فيه. وقال عضو المجلس عن كتلة التجديد الحضري السيد وائل منصور الحلبي إن كتلته «لن تصوت على أي مخطط لا يضمن حقوق السكان الأصليين بشكل واضح وملزم»، مشيرا إلى أن الكتلة تدرس تقديم تعديلات على النص قبل الجلسة.

وتأتي هذه الخطوة بعد سلسلة من الانهيارات الجزئية التي شهدتها المباني القديمة في الحي خلال السنوات الثلاث الماضية، كان آخرها انهيار جزء من سقف مبنى مكون من ثلاثة طوابق في شهر كانون الثاني الماضي، أسفر عن إصابة ثلاثة أشخاص بجروح طفيفة. وأكد مدير الدفاع المدني في المدينة العقيد سامر الخطيب أن فرق الإنقاذ سجلت خلال العام الماضي 27 بلاغا عن تصدعات في المباني القديمة، بعد أن كانت 9 بلاغات فقط في عام 2026 حتى تاريخه